

قضايا الساعة في دمشق

أسعار المطاعم مرتفعة.. وعضو مكتب تنفيذي: إما إغلاق جميع المطاعم وإما التوقف عن العقوبة

محمد منار حميجو

وجه أعضاء من مجلس محافظة دمشق انتقادات حادة لأداء بعض المديرين، فوصف بعضهم أداء مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالهزيل في مكافحة التسول وأن هناك تواطؤاً من بعض الدوريات لتهرب المتسولين. كما انتقد البعض طريقة استثمار صالات العزاء من مديرية الأوقاف وغلاء استئجارها لدى بعض المستثمرين إضافة إلى انتقادهم لأداء مديرية السياحة بشأن غلاء أسعار المطاعم.

وعقد مجلس المحافظة جلسته الأولى في دورته العادية الأولى لهذا العام بحضور عدد من أعضاء مجلس الشعب الممثلين عن محافظة دمشق.

والبداية كانت من موضوع المتسولين فأعترض عضو مجلس المحافظة ماهر قريط أن المديرية غير قادرة على حل هذه المشكلة ضمن الإمكانيات الهزيلة وخصوصاً أن الحاجة أن هناك نقصاً في الكادر وشأن إمكانات وقود السيارات الخاصة بالدوريات، موجهاً اتهاماً بتواطؤ البعض في تهرب من يدفع لهم من المتسولين وغيرهم.

رد عليه رئيس المجلس خالد الحرح بقوله: دخلت في حثييات أخرى فيها فساد وهذا الكلام بحاجة إلى إثبات لأنه لا يمكن أن نرمي أي سهم باتجاه أي مؤسسة حكومية من دون إثبات فنحن مجلس تشريعي نؤدي دوراً خدمياً.

فكان رد قريط يقول: لا أتكلم إلا بإثبات وأنا مستعد أن أجمعها بإحدى القاعات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كانت تراقف الدورية وتشر لك ما كان يحدث، فسألته رئيس المجلس: هل هذا الموضوع كان يحدث سابقاً أم حالياً؟ فأجابته قريط: سابقاً، فدعا إلى عدم التكلم به من دون إثبات.

ودعا رئيس المجلس إلى إشراك أعضاء مجلس الشعب في هذا الموضوع لأن الصورة التي وصلت إليه أنه لا يوجد حالة تشريعية ترقم المحاكم بوضعهم في مكان معين للمتسولين وأنه بعد تقديمهم إلى القضاء بـ٢٤ ساعة يتم إطلاق سراحهم وبالتالي يعودون إلى عملهم مجدداً.

وتدخل عضو مجلس الشعب محمد هادي مشهية مؤكداً أن الموضوع تمت إثارته تحت قبة المجلس ووعدت الوزارة أن يكون هناك قانون جديد حول موضوع الإزام القضاة بأن يتم إيداع المتسولين في مكان ما.

طرطوس - هيثم يحيى محمد

أوضح مدير صحة طرطوس أحمد عمار أن عدد المسحات التي تم أخذها في المحافظة حتى الآن للمتسولين في الإصابة بكورونا بلغت ١٧٥٥ مسحة تبن ينتجها أن ٩٣٣ منها كانت إيجابية و٨٠٢ سلبية، مشيراً إلى أن عدد الذين تعافوا من الإصابة وصل إلى ٤٥٥، والإصابات النشطة حالياً ٣٣٣ والوفيات ١٤٥ وهذا العدد من الوفيات يشكل ٧,٦ بالمئة من عدد الوفيات على مستوى القطر.

وقال عضو مجلس المحافظة يوسف قصباتي: سمعنا أن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل آلية جديدة معددة لمكافحة الفساد وضبط التسول تتمنى من المعنيين الإضاءة عليها.

وحول موضوع الصحة المدرسية أعرب قصباتي عن أمله أن يتم تعقيم المدارس خلال العطلة الفصلية وخصوصاً أن الفيروس أصبح منتشرًا بشكل كبير.

وأشار عضو مجلس المحافظة سعيد دكاك إلى أنه لا توجد آلية في مديرية سياحة دمشق لوضع الأسعار مع قائمة الطعام «المينيوم»، فأجابته عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور أن جميع المطاعم المنصفة ملزمة بوضع سعر أمام كل مادة يطلبها الزبون.

ودعا دكاك إلى العمل على تخصيص مساحة من بعض المساجد كصالات لتخفيض غلاء الصالات في دمشق، كاشفاً أن مستشرقاً

إحدى الصالات تقاضي مليون ليرة كأجرة على عزاء لمدة يومين، فأجاب سرور بقوله: إن هناك تسعيرة للصالات لكن الصالات الخاصة بالأوقاف تتم وفق استمارة.

وحينما طلب رئيس المجلس من مندوب مدير أوقاف دمشق الاستفسار عن عدد الصالات كان جوابه أنه من الصعب معرفته وليس لديه حالياً معلومة عن الموضوع، الأمر الذي أثار غضب رئيس المجلس بقوله: أنت هنا في المجلس كمنسوب عن المدير ولا يوجد لديك معلومات عن أقل شيء نسألك عنه.

ووافق المجلس على متابعة الموضوع مع المحافظ والمكتب التنفيذي ومدير أوقاف دمشق فيما يتعلق بموضوع أسعار تاجر الصالات إضافة إلى الصالات التابعة لدور العبادة بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية والمادية للوطنين.

وأثار عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور

اتهام لدوريات مكافحة التسول بالتواطؤ مع المتسولين ورئيس المجلس يريد إثباتات سرور غير مقتنع أن الأركيلة جالبة لكورونا!

٧,٦ بالمئة من وفيات كورونا بسورية من طرطوس

المحافظ يتهم الضابطة العدلية الدوائية بالتقصير

أما الإصابات من جهة الأعمار فأكد عمار أن النسبة الأعلى كانت بين سن الخمسين والستين حيث وصل عدد الإصابات إلى ٣٣٢ من أصل المجموع العام للإصابات البالغ ٩٣٣ وضمن العمر من ٦١ إلى ٧٠ وصل العدد إلى ١٧٦ وبين ٧١ و٨٠ وصل إلى ١١٩ و فوق التسعين ٣ حالات، موضحاً أن الإصابات بين الذكور كانت أكثر من النساء حيث بلغ العدد ٥٦٦، على حين عدد النساء المصابات ٣٦٧ عملاً أن طرطوس بقيت خالية من الإصابات حتى تموز ٢٠٢٠ حيث أصيب في الشهر المذكور ٣١ من بدأت

إلى ما كانت عليه بما فيها التي سبق أن تقرر إغلاقها ومنعها مع التشدد في تطبيق الإجراءات الوقائية وتعليمات الفريق الحكومي من حيث نسب الإشغال وارتداء الكمامات والتباعد المكاني.

وفي الختام اتهم المحافظ الضابطة العدلية الدوائية التي تضم مطلقين عن مديرية الصحة ورقابة الصيدلة بالتقصير، مطالباً مدير الصحة بإجراء اللازم تجاهها ومن ثم تفعيل مهامها في مجال مراقبة أسعار الدواء والصلاحيات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

الخاص بعدم الموافقة على تمديد خدمة العاملين ممن بلغوا السن القانونية «لدمة ستة أشهر قابلة للتديد مدة مماثلة» وكذلك عدم رفع أي طلبات تمديد إلى رئاسة مجلس الوزراء لحن موافاتهم بالضوابط والمعايير المناسبة لإدارة هذا الموضوع، معتبراً أن هذا الموضوع يفقد من الخبرات وتدخل عضوا مجلس الشعب الياس شحود وبشرى زريقة وأعين بتابعة الموضوع في لجنة التربية في مجلس الشعب.

من حضر من المديرين يرد

ورد مدير التربية سليمان يونس على مدخلات أعضاء المحافظة في الشأن الذي يخص التربية فكشف أن الفصل الأول من العام الدراسي مضي بأقل نسبة إصابات بفيروس كورونا فلم يتم اكتشاف إلا ٣٩٨ إصابة وأغلبها تماثلت إلى الشفاء.

وأشار يونس إلى أن هناك تشاركية مع اتحاد شبيبة الثورة وفرع الطلاب في مسألة التعقيم، مضيفاً: نحن في حملة دائمة وليست مؤقتة بخصوص تعقيم المدارس. من جهة أكد مدير سياحة دمشق بسم مارديلي أن القوانين والأنظمة تؤكد أن المطاعم يجب أن تعلن عن أسعارها بشكل

واضح وحضاري إما على مدخل المطعم وإما في مكان ظاهر للزبائن، مشدداً على ضرورة تفعيل الشكاوى لدى المواطنين وهناك رقم هاتف خاص لمن يريد أن يقدم شكوى في حال لم يجد أسعاراً ويتم تنظيم ضبوط ذلك.

ولكن كلامه لم يقنع أعضاء مجلس المحافظة بحسب ما قاله بعض من أعضاء المجلس بمن فيهم رئيس المجلس بعد جدل مع مدير السياحة حول هذا الموضوع.

من جهتها أكدت معاونته مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل ولاء مرعي أن هناك آلية جديدة لضبط حالات التسول سوف تطبق قريباً بالتنسيق مع وزارات الداخلية والعمل والسياحة، موضحاً أنها سوف تطبق في دمشق ومن ثم يتم تعميمها على جميع المحافظات.

وأوضحت مرعي أن الآلية سوف تبدأ من مرحلة الإبلاغ بتخصيص أرقام ثلاثية للإبلاغ عن حالات تسول وتشر من المواطنين والمرحلة الثانية ستكون تنظيم الضبوط بأيدي دوريات الشرطة التي سوف يتم إبلاغها عن وجود هذه الحالة، بينما المرحلة الثالثة هي المرحلة القضائية حيث سيتم تطبيق العقوبات المشددة في القانون بحسب كل حالة وعمر الشخص والجنس وغيرها من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع.

أزمة بنزين جديدة



جامعة دمشق تقرر تصوير جلسات الحكم ومناقشة الدكتوراه بـ«الفيديو»

الحنوي لـ«الوطن»: الشفافية لكل من «الطالب والأستاذ» وخلق جو من العدالة

الإنذار يحول دون تعيين الطالب عضو هيئة تدريسية

هادي بك الشريف

لم تتوقف الإجراءات والقرارات المتخذة بحق طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، لتفتح معها التساؤلات حول الغاية منها، كما يتوافق مع التأكيديات المستمرة لجامعة دمشق بأن الغاية من أي قرار هو دعم البحث العلمي والاهتمام بواقع الدراسات العليا في مختلف الكليات.

هذا ولزمت جامعة دمشق طلاب الدراسات العليا بحضور سيمينات علمية في القسم المختص وأخذ التقيد وإعلام الجامعة بمن تجاوز غيابها ٣ جلسات لكل عام دراسي.

وشددت الجامعة على ضرورة تصوير مناقشة الدكتوراه بالفيديو وإرسال نسخة CD للجامعة، وتقديم تقرير مفصل لكل طالب دراسات عليا تجاوز قيده ضعف مدة الحصول على الشهادة مع التركيز على توضيح تاريخ تسجيل البحث.

كما أكدت الجامعة ضرورة توزيع طلاب الدراسات العليا من قبل مجلس القسم على أعضاء الهيئة التدريسية التي سيتم تكليفهم بها خلال امتحانات الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠\٢٠٢١.

هذا وتقرض عقوبة الإنذار عند أول تغيب عن الجلسة الامتحانية وإحالة المتغيب إلى لجنة الانضباط عند تغيبه للمرة الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن توجيه عقوبة الإنذار لطلاب الماجستير الأكاديمي يشكل مانعاً من قبول تسجيله في الدكتوراه.

وهذا ويؤخذ غياب بعين الاعتبار من جلسات الحكم العلنية كونها جزءاً من النصاب التدريسي وتوقيع جميع أعضاء الهيئة التدريسية والفنية من أي واجب تدريسي خلال الأوقات المحددة للسينمات،



توزيع الطلاب من قبل القسم وليس من خلال اتفاق الطالب والأستاذ

دورة تدريبية للموظفين في كيفية التصوير الإيجابية التي يستحق عليها تقاعداً إضافية عند منح درجة المناقشة لكون ذلك يدخل ضمن سلوكيات الطالب التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار.

وقال السالم: إن إلزام حضور طلاب الدراسات جلسات السيمينار هو قرار صائب لما لهذه الجلسات من فائدة علمية كبرى يمكن أن تعود على الطالب، لكن مع عدم التوجه للمعاقبة في عدم الحضور، والاستعاضة عن المعاقبة، بالقيام بإجراءات تشجيعية للحضور، كما أنه لا مانع من إلزام الطلاب بإرفاق نسخة CD عن فيديو المناقشة، شريطة أن يكون تصوير الفيديو على حساب الجامعة، وذلك من خلال شراء كاميرات تصوير فيديو لكل كلية وتكليف أحد الموظفين بإجراء عملية التصوير بعد إجراء

وبالنسبة لطلاب الدكتوراه فإن عقوبة الإنذار الأولى من العام الدراسي ٢٠٢٠\٢٠٢١. وبالنسبة لطلاب الدراسات العليا فإن عقوبة الإنذار الأولى من العام الدراسي ٢٠٢٠\٢٠٢١. وبالنسبة لطلاب الدراسات العليا فإن عقوبة الإنذار الأولى من العام الدراسي ٢٠٢٠\٢٠٢١.